

ملخص البحث

معالجة الفساد الإداري وفاعليته في إحداث التغيير الإيجابي

مقدمة

المنظمات الدولية تعتبر الفساد أخطر ظاهرة تهدد الديمقراطية وتؤثر على سيادة القانون. كما أنه مدمراً للإقتصاد وانتهاكاً لحقوق الإنسان وأخيراً فهو عمل غير أخلاقي. والفساد قد يظهر بعدة وجوه : سواء الرشوة أو تبييض الأموال أو تجارة المخدرات أو الإستحواذ الشخصي على مقدرات الشعوب بعدة صور وأساليب.

تعريف الفساد

يعرف البنك الدولي الفساد بأنه استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ويعرفه رجل القانون طارق البشري : بأنه تخصيص الموارد وتوزيع العائد الإقتصادي وفق الإعتبارات الخاصة.

أسباب الفساد

من أسباب الفساد عدم اهتمام الدول المتقدمة بظواهر الفساد داخل البلدان النامية إلا في عصر العولمة التي جاءت بالتجارة الدولية وعندما لمس الفساد مصالحتها ، التفتت لعلاج الفساد.

كذلك عدم وضوح الأنظمة والروتين وكثرة الأجهزة البيروقراطية.

واستغلال المحامين للثغرات في الأنظمة والقوانين للدفاع عن أهل الفساد.

علاج الفساد

وقعت ثلاثين دولة على محاربة الفساد في الأرض . وذلك من خلال إيجاد منظومة من الإجراءات تؤسس في النهاية مناخاً صحياً تكون من أهم عوامله الرقابة الفعالة والمحاسبة المسؤولة والإعلام الهادف لكشف الفساد وتكامل مؤسسات المجتمع المدني التي كل منها تقوم بدور فاعل في محاربة الفساد وتسند الدول القانون في معاقبة مقترفي جريمة الفساد وتنوع العقوبة من السجن والغرامة والحرمان من العمل والتشهير بالسمعة وغيرها.

معالجة الفساد الإداري وفاعليته في إحداث التغيير الإيجابي

الباحث / المستشار دكتور

محمد بن صنيان

رئيس مركز ساس الوطني

الإسم : محمد بن صنيان

جهة العمل : مركز ساس الوطني

رقم الهاتف : ٠٢ - ٢٨٤٣٣١٠

رقم الجوال : ٠٥٥٣٣٠٣٣١٥

ص . ب : ١٠٦٤٧

الوظيفة : رئيس المركز

رقم الفاكس : ٠٢ - ٢٨٤٣٣٠٩

الدولة : المملكة العربية السعودية

المدينة والرمز : جدة ٢١٤٦٣

www.sas.com.sa

info@sas.com.sa

التخصص العلمي : ماجستير في علم الاجتماع الإداري / دكتوراه في علم الاجتماع السياسي

المحور المشارك به : المحور الرابع

عنوان الورقة : معالجة الفساد الإداري وفاعليته في إحداث التغيير الإيجابي

فهرس البحث

الصفحة	العنوان
- ٣ -	١ / الغلاف
- ٥ -	٢ / المقدمة
- ٦ -	٢ / تعريف الفساد
- ٧ -	٣ / أسباب الفساد
- ١٠ -	٤ / آثار الفساد
- ١١ -	٥ / نوعية آثار الفساد
- ١١ -	٦ / آلية محاربة الفساد
- ١١ -	٧ / علاج الفساد
- ١٣ -	٨ / معوقات علاج الفساد
- ١٣ -	٩ / الخاتمة
- ١٤ -	١٠ / المراجع

المقدمة :

استشرى الفساد في المجتمعات العربية وأصبح ظاهرة وليس استثناء . ولقد بلغ الفساد في الوطن العربي لدرجة أن رئيس الجزائر بوتفليقة صرح به على رؤوس الأشهاد ، وذلك بقوله : إن الجزائر دولة مريضة بالفساد دولة مريضة بإدارتها ، مريضة بممارسة المحاباة ، مريضة بالمحسوبية والتعسف مريضة بالنفوذ والسلطة ، وعدم جدوى الطعون والتظلمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب ، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع . أعتقد أن هذا الوصف الذي وصف به بو تفليقة دولته ينسحب على كل الأقطار العربية بلا استثناء . ولا اختلاف إلا بنوعية الشرائح المستهدفة بالفساد فقد تكون شرائح العسكر وقد تكون شرائح البيروقراطيين وقد يكون الفاعلين مهما كانت هويتهم وهم يختلفون من بلد إلى بلد آخر . والفساد ظاهرة خبيثة وكل المجتمعات البشرية تجرم الفساد وتكافحه في كل وسائلها المتاحة . فالثقافة الإسلامية تحرم الفساد وتصفه بأنه قطعة من نار جهنم . ففي صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما معناه (من حاز مال عام بدون وجه حق فكأنما حاز قطعة من نار جهنم)¹ وقال صلى الله عليه وسلم (من غل يأتي بما غل يوم القيامة) ويرفض الرسول صلى الله عليه وسلم الصلاة على رجل من الصحابة لأنه اختلس عباءة أو قيل شملة من المال العام . واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" أن الفساد هو أحد أخطار ما بعد الرأس مالية وهو تهديداً حقيقياً للديمقراطية والسيادة والقانون في العالم ، وهو أحد معاول انتهاك حقوق الإنسان ، ومدمراً للأسواق ، ومقوضاً للرخاء ، والبوابة الرئيسية للجريمة والإرهاب ، هو أخطر ما يهدد أمن البشرية وازدهارها . والفساد لا يختص به مجتمع دون آخر سواء أكان مسلماً أم غير مسلم . مجتمع متقدم أم نامي ، مع اختلاف قدر ضرر الفساد بين المجتمعات المتقدمة والنامية . فالولايات المتحدة ذات النظام الديموقراطي الليبرالي في الوقت الحاضر تعيش وصمة فضيحة إنرون (ENRON) وهايبرتون (HALLIBURTON) . أما النظام الصيني الشيوعي ذوى التوجه المعاكس للنظام الرأسمالي فهو حتى هذه الساعة يحقق في قضية تهريب أموال بمحافظتي كينهاي (Qinghai) وهونان (Hunan) . و كثيرا من بلدان العالم نسمع الكثير عن الفساد في أجهزتها الحكومية ومؤسساتها الأهلية . أما البلدان الإسلامية فحدث ولا حرج ولكن انعدام الديمقراطية والحرية تجعل مظاهر الفساد تحت الأرض ويمارس تحت الطاولة وليس فوقها . إلا أن أثر الفساد يظهر في وجوه عدة : كأنماط التأخر فيها واستبدالها وفقرها وبطالتها وكل مظاهر السوء فيها . والفساد عمل يهدم عمل الإصلاح والنزوع للفساد نزوعاً للشر والفساد كالقتل الذي ضد الحياة ولا يمكن أن ينمو الإصلاح ويزدهر مع الفساد متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فالفساد يقضي على كل القيم و الخير و الصلاح في البشرية وهو يهدم الحضارة ويفتك بالتقدم وهو سرطان التنمية والنمو إن جميع قوانين العالم وأنظمتها تعتبر أن من يقوم على الشأن العام فكأنما يتصرف بالمال العام أو المسؤولية العامة نيابة عن الآخرين وكأنه شريك لهم ومأجور لهم . ومن فلسفة الإسلام إن حق الجماعة لايعتبر حق لوحد فقط ، حتى وإن كان هو المسئول الأول عنه ، وحق الجماعة مردود إلى الله . فالحقوق العامة من حقوق الله تعالى ومن يحسن في حقوق الجماعة فكأنما يحسن في حقوق الله . فسيكافئه الله على حسن صنيعه بالأجر والثوبة . بمثل ما يعاقبه على الإساءة في المال العام . فحسن رعاية المصالح العامة عبادة وقربى إلى الله وهي تطهير وتزكية للنفس ، فالعفة عن المال العام

¹ البخاري أبو عبدالله بن اسماعيل صحيح البخاري

مروءة في الرجل وأخلاق وسلوك وحتى في القوانين الوضعية تكون الحقوق العامة مردودة إلى سيادة الأمة التي هي مصدر السلطات فشخصنة المصالح العامة هي من أكبر الفساد في الأرض . إنني أتساءل ولعلكم معي تتساءلون لماذا كثر الحديث عن الفساد؟ أليس الفساد سنة المجتمعات النامية ؟

ولماذا ترفع دول الغرب شعار محاربة الفساد في العالم الآن ؟ ولماذا كان أحد مخرجات العولمة ؟ لماذا الاهتمام المفاجئ الغربي بالفساد في العالم النامي . وهو في الماضي أحد أدوات النظام الغربي لامتناس خيرات البلدان النامية ؟. لعلني أستشهد باستنتاج قدمه إسماعيل الشطي رئيس معهد الخليج للدراسات المستقبلية^٢. حيث يرى أن العالم الثالث أصبح موضع اهتمام كبير في مرحلة ما بعد الرأس مالية ، إذ أصبح سوقاً واعدة لتصدير رأس المال وسيوجب تهيئته لاستقبالها . ولقد أكد أن الفساد يشكل عائقاً مكلفاً للمستثمر الأجنبي ، ويستشهد في دراسة أعدها البروفسر شان جين واي في كلية كيشي للحكم بجامعة هارفرد على خمسة و أربعين دولة مستوردة لرأس المال خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩١ ، تبين أن الفساد يشكل ضريبة إضافية إذ يجلب ٢١% في المعدل الضريبي الهامشي وتستدعي عمليات تهيئة تعديل مفهوم سيادة الدولة ، وتبني برنامج تحرير الاقتصاد (Liberatian of Economy) والذي قوامه حزمة من الإجراءات مثل: إلغاء كافة القيود على حركة الأموال ، وكسر احتكار الدولة بالتوجه إلى الخصخصة والاستجابة لمطالبات اتفاقية التجارة الدولية ، و سن تشريعات لحماية الاستثمار الأجنبي . وتجفيف كل منابع الفساد والتي تعيق تطبيق برنامج حرية الاقتصاد ، وغيرها من إصلاحات لا تتم إلا بمواكبة إصلاح سياسي وإداري يتم فيه تصدير الديمقراطية ، ولهذا تتصاحب دعوات الإصلاح الاقتصادي في كثير من الأحيان مع دعوات الإصلاح السياسي والتي كان آخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية .

تعريف الفساد :

الفساد وإن كان موجودا في المجتمعات البشرية . إلا أنه في الدول المتقدمة أقل ضررا من المجتمعات النامية، وذلك لكثرة القيود والإجراءات التي تحد من نوعه وكثرته وآثاره . وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للفساد وهو : إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص . كأخذ رشوة عن طريق القبول أو الطلب أو الابتزاز ، من أجل الحصول على منفعة خاصة ، كالحصول على عقد مقولة حكومية أو تسريع إنهاء إجراءات معاملة . أو عندما يقوم وسطاء الشركات أو أصحاب الأعمال الخاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات معينة للتغلب على منافسيهم أو تحقيق أرباح كما يمكن أن يتحقق الفساد دون الحصول على رشوة مادية . كاستغلال الوظيفة العامة بالمحاباة للأقرباء و الزملاء والشلة وكذلك سرقة مال الدولة مباشرة . ويعرف المفكر و القانوني طارق البشري الفساد : بأنه تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة ، وليس وفق المصالح العامة . وأن ما يسميه فساداً كبيراً يأتي من استغلال المنصب العام لمصالح خاصة عن طريق العطاءات والمناقصات العامة الكبيرة، وبيع القطاع العام والقروض غير المضمونة الدفع (ديون معدومة) . أما الفساد الصغير فهو يتمثل في الرشوة والواسطة والاختلاسات ٣. والفساد تعرفه بعض الأنظمة بـ: سوء استخدام السلطة الممنوحة لمنفعة خاصة. وأنا لا أستطيع أن أقصر الفساد على ما حدده البشري ، فالفساد في نظري لا يقتصر على الناحية المالية من رشوة واختلاس أو استغلال المنصب في جمع الثروة فحسب.

^٢ الشطي إسماعيل مرجع سابق

^٣ البشري طارق "دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد" المستقبل العربي العدد ٣٠٦، ١٢/٢٠٠٤

فالمحابة للأقرباء والشلة وأبناء المنطقة والحارة وتخصيص المشاع من المال العام للعائلة و المحاسيب و شخصنة الموارد العامة والتسيب و اللامبالاة في الحقوق العامة وحقوق المواطنين الخاصة ، وإهدار مكتسبات الوطن أو تبذير الثروة الوطنية كلها وجوه متعددة لعملة الفساد . وفوق ذلك فالفساد مشكلة أخلاقية. وهو ظاهرة أزلية عرفتها كافة المجتمعات البشرية على مر التاريخ. فالمحابة لذوي القربى والطائفة والمذهب والحارة والقرية والقبيلة والتصرف في المال العام وكأنه ورثه من أمه وأبيه وفصيلته التي تؤويه، أو كأنه من ممتلكاته الشخصية . وقفل الفرص وحرمان القطاع العريض من المواطنين منها سواء حق الدخل في التعليم العالي أو مشاريع المقاولات أو الوظائف أو تجاهل حقوق الطبقة الوسطى ، أو عدم الاكتراث بتحسين الطبقات المعدمة . أو كل ما ينطوي تحت مصطلح الشأن العام . كل هذه مجتمعة أس الفساد وأصله⁴ . والفساد الصغير الذي يتمثل في أخذ الرشوة أو الاختلاس من المال العام ، أو الوساطة يهون على القانونيين من الفساد الكبير الذي يتمثل في المحابة للأهل والقراة والشلة على حساب أهل الاستحقاق من المواطنين وعلى حساب المصالح العامة وحرمان الوطن من أهل الكفاءة والجدارة وكذلك يتمثل بالصفقات الكبرى في المقاولات وغالباً ما يكون من قبل الشركات متعددة الجنسية ووكلائها من داخل الوطن ، وتجارة السلاح ، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية . وذلك لما له من ضرر كبير على التنمية والنمو وكذلك صعوبة معالجته أو اكتشافه . ولأنه قد يتحقق على المستويين السياسي والبيروقراطي . وهذين المستويين يتقاطعان ويتداخلان مع بعضهما البعض. ويكون التطابق عندما تتحول المناصب البيروقراطية العليا إلى وسائل للإثراء الشخصي . ولعل هذه الملاحظة لها مرجعيتها التاريخية :

إذ يرى بن خلدون في المقدمة إن المال تابع للجاه والسلطة⁵ . وهذا ما نلمسه على الواقع المعاش في كل دول العالم ولاسيما الدول النامية ، والبتروولية منها بالذات ، حيث يكون البعض منهم الثروة بوقت قصير جدا وذلك من خلال المنصب والنفوذ . وهو ما يسميه محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة "بريع المنصب"⁶ وكذلك يسميه عالم الاجتماع الفرنسي بورديو ((رأس المال الرمزي مقابل رأس المال المادي)) . ولعل ما هو واقع اليوم هو التماهي والتطابق لمفهومي السياسي و التجاري . فأحياناً نجد التجارة توصل صاحبها إلى مركز مرموق في الدولة فيزيد من تجارته ويعوض ما بذله لوصوله إلى المركز وبهذا يجمع بين التجارة والسلطة والجاه ، وأحياناً نجد أن الجاه والسلطة توصل صاحبها إلى التجارة فيجمع بين التجارة والجاه . ويصل الفساد حده الأعلى عندما تحتكر القلة هذه الممكنات التجارية والجاه والسلطة والنفوذ . وعندها نستطيع أن نقول إن الفساد قد استشرى في كل أوساط المجتمع وأصبح الفساد ظاهرة وليس استثناء.

أسباب الفساد :

لكون التجارة الدولية أصبحت تحط رحالها في أي دولة مستفيدة من التسهيلات التجارية بين الدول بموجب معايير العولمة فالفساد الذي كان متمكن في دولة معينة أصبح هو الآخر يحط ركابه في أي دولة حيث اخترق الحدود الدولية مستفيداً من فرص العولمة . فالفساد استفاد من انفتاح الأسواق المالية وتوفر التكنولوجيا الحديثة ومصارف الأف شور وهذا من أهم الآثار السلبية للعولمة فيما يتعلق بالفساد . كانت مؤسسات النظام الدولي في الماضي لا تلتفت لظاهرة الفساد باعتباره شأن

⁴ أنظر : بن صنيان ، محمد ، التنمية السعودية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤

⁵ أنظر بن خلدون ، أبي عبد الرحمن ، المقدمة .

⁶ عبد الفضيل محمود ((مفهوم الفساد ومعايير ه)) المستقبل العربي : العدد ٣٠٩ ، ١١/٢٠٠٤ م

داخلي كما ذكرنا عند الحديث عن البنك الدولي . إلا أنه وبعد ما انقشعت الحرب الباردة ووضعت أوزارها وانفردت المصالح الغربية بالهيمنة على العالم حتى أصبحت تنظر إلى حقها في نسبة معينة من مكاسب كل دولة ، وبعد ظهور الثورة المعلوماتية والاتصالات وظهور التجارة الدولية في كافة دول العالم مما جعل تجارة كل دولة تتأثر سلباً وإيجاباً في ممارسة كل دولة أخرى أصبحت مكافحة ظاهرة الفساد تأتي في المقدمة في جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الحكومية وحتى غير الحكومية وفي كل بلدان العالم . وبعد ما أصبحت مصالح الدول والناس متشابكة ومقاطعة أهتم العالم بمحاولة تحقيق الإصلاح والشفافية. وأصبحت الدول الغربية تدرك أن فساد العالم الثالث يؤثر على مصالحها في الدول النامية وذلك على النحو التالي :

١ / الحد من تدفق الاستثمارات المباشرة وذلك بسبب تقليص معدلات التنمية.

٢ / انكماش موارد الحكومة و إساءة استخدامها.

٣ / إساءة تخصيص و توزيع الموارد العامة المحدودة بطبيعتها.

أود أن ألفت نظر القارئ إلى ملاحظة قد تكون جديدة بالانتباه وهي أن لا المباني الفخمة ذات الأفنية الواسعة ولا قداسة التشريعات وقوتها النظرية ولا المكاتب الفخمة والأجهزة الإلكترونية . ولا تدريب وتأهيل موظفي الدولة هي الأداة الحقيقية لتجنب الفساد. بل تجنب الفساد يتأتى من السلوك العملي لتجنب كل ما من شأنه الوقوع في حذى الفساد والقوة في النزاهة والعفة . ومشكلة الدول النامية أنها لا تعتمد على مؤسسات رقابية وحسابية ومؤسسات موجهة للرأي العام . بل تعتمد على أشخاص وعلى تشريعات عند قرأتها تجدها جيدة وكأنها كتبت في السماء ، وعند التنفيذ يطبق عكس ما كتب حرفياً . وقد تعتمد بعض الدول على أشخاص قد يكونوا صالحين . ولكن بطانتهم وأهل المصالح والحاجات يلوثون المناخ حتى يصبح كله فاسداً ثم إن الإصلاح في الأشخاص لا يكفي حيث يزول الصلاح بزوالهم في الممات أو ترك المنصب . ولكن مؤسسات المجتمع المدني تضع الأسس للإدارة الناجحة وتخلق البيئة التي تنبت الشفافية وفضح الفساد وتقتراح علاجه وتقوم بمتابعته .

إن عدم صلاحية المشاريع ذات النفع العام من طرق مكسره و حفر عميقة أو كشط الإزفلت في فترات متقاربة وعدم صيانتها . وأعمدة الكهرباء التي لا تعمل أو أنها تعمل طيلة ٢٤ ساعة وبدون صيانة أو تسرب المياه وشحها في أماكن معينة وزيادتها في أماكن معينة أخرى ، وعدم وصولها للمستحقين لها في أماكن معينة أخرى كذلك . والدوائر الحكومية الغير لائقة أو غير مريحة للموظف والمراجع أن يكون بنفس مطمئنة أثناء أدائه لمهام وظيفته أو أثناء مراجعته للموظف مما يجعل كلا الموظف والمراجع غير مرتاح و متشنج نفسياً . وقد يتعدى كل منهما على الآخر ، بسبب البيئة الغير مريحة لهما سواء على مستوى الموظف أو على مستوى المراجع .

كل هذه الظواهر من أسباب ظاهرة الفساد الإداري مما يؤدي إلى تردي البيروقراطية في مختلف كافة المجالات وتتمثل أسباب الفساد في عدم الوضوح في الفصل بين المال العام والمال الخاص . وتفرغ المجالس الاستشارية للشركات وللمؤسسات الحكومية من مضمونها ، وقصور البيانات والمعلومات ، وسوء إدارة أموال المودعين والمستثمرين (بنك التجارة والاعتماد الدولي أنموذجاً) والمتاجرة في التأشيرات ، والحصول على تأشيرات الاستقدام أكثر من الحاجة الفعلية من أجل المتاجرة بها ، ووضع القيود على التأشيرات إلا لأصحاب النفوذ أو الحصول على رشوة . وغض

الطرف عن الشركات الكبيرة والتسامح في مجال توظيف الوظيفين رغم قدرتهم على دفع رواتب جيدة ، وملاحقة المحلات الصغيرة وأصحاب المهن ضعيفة المردود وإجبارهم على توظيف الوظيفين بها رغم عدم قدرتهم على دفع الأجور للموظف الوطني مما يسبب للعمالة الوطنية البطالة وعدم حصولهم على مورد رزق يؤمن لهم معيشتهم اليومية. والحياسة الواسعة وتوجيه التنمية لها . والمساهمات المفتوحة بدون ضوابط تحفظ للمساهم حقه ، وعدم تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص للمنشآت الصغيرة والفردية . وكثرة المؤسسات الرسمية والأهلية وتعددتها في المراقبة والتراخيص للنشاط الاستثماري . مما يؤدي إلى العزوف عن الاستثمار وتوجيه السيولة إلى الأسهم وتجارة الأراضي . فعلى سبيل المثال :

أ- فيما يتعلق بالتراخيص للمباني والمشاريع المدنية ، تتخلى البلدية عن كل مهامها وتحملها على المواطن من خلال الدفع للمكتب الهندسي فيما يتعلق بالتصاميم والمساحة وكل إجراءات التراخيص حتى طبع وثيقة الترخيص ، و يطلب من المكتب تقديم المخططات بالألوان ويطلب من مكاتب المساحة تصويرها على (MapInfo) ثم تقوم البلدية بطلب عقد نظافة وعقد إشراف على كامل المبنى . وكلها على حساب المواطن حيث تكلفه مبالغ كبيرة جداً علماً أنها لن تعود على المواطن بفائدة تذكر من حيث الجودة أو الدراسة القيمة للتكلفة وكذلك تعطل تأخير الحصول على الرخصة وذلك لكثرة إرجاع المعاملة للمكتب الهندسي وكثرة طلبات مكتب الرخص في البلدية التي قد يكون بعض طاقم المكتب الهندسي أكثر خبرة ومعرفة من مهندسين البلدية وأحياناً تتدخل البلدية في التصميم من الداخل وتعرض على رغبة المواطن وتصرفه في ملكه وتصادر حريته في التصرف في ملكه من الداخل . وهذا خلاف لما هو معمول به في العالم ، حيث يقتصر إجراء البلدية في الارتفاعات والألوان والمظهر الخارجي وكل هذه الإجراءات والتعقيدات تزيد في تكاليف البناء مما يجعل الشباب وذوي الدخل المحدود غير قادرين على بناء مساكن خاصة بهم . وهذه الإجراءات لا تدخل تحت باب الرشوة أو الفساد المادي . ولا أحد من الموظفين يستفيد استفادة شخصية . إلا أن النتائج المترتبة على هذه الإجراءات البيروقراطية تلحق ضرراً مادياً وضياًع وقت وجهد المواطنين . ولهذا أدخلتها تحت الفساد غير المادي أي فساد في السلوك البيروقراطي .

ب- فيما يتعلق بعملية الحج هناك مؤسسات أهلية كانت قبل أكثر من مائة سنة يخدمون الحجاج بمقابل يستحقونه لأن الحجاج يحتاجونهم وهم يؤدون واجبهم بكفاءة ، أما الآن فالدولة تقوم بكل ما كانوا يقومون به وعلى أكمل وجه . ورغم ذلك يقتطع من الحجاج مبالغ معدودة وتعطى لهذه المؤسسات لتوريت شرعية أعضائها فقط ، لكونهم أحفاد وأبناء الأوائل من أصحاب هذه المهن . مقابل نكران وجود جهود الدولة .

فإما أن تكون الدولة قائمة بواجبها خير قيام . وعندها لا داعي لمثل هذه التكاليف الإضافية على الحجاج . علماً أن أدائهم يعرقل الأداء الرسمي . ولا يكون عوناً له . أو أن الدولة لا تبذل جهود لخدمة الحجاج وهذه المؤسسات تقوم بالوكالة عن الدولة . وفي هذه الحالة لا بد أن تدمج في المؤسسة الرسمية ومن ضمن هيكلها . حسب مشاهدتي الشخصية أن هذه المؤسسات الأهلية تسبب للوطن عدة مواقع على سبيل المثال :

١- إعطائهم شرعية لخدمة الحجاج إهدار وجود لخدمات الدولة المتمثلة في الجوازات والمرور والأمن والبلديات وشؤون الحرمين وما تقوم به من سقاية ورفادة وإعانة ، وجهود أخرى من جميع أجهزة الدولة .

٢- احتكار سكن الحجاج بطريقة أو أخرى على حساب سكان مكة والمدينة الذين تعتمد دخولهم على موسم الحج والعمرة منذ مئات السنين . إلا أن هولا الطوائف بحكم تكليفهم يقومون بالاختفاء وراء المجموعات السكنية وإن كان هم في الحقيقة من الشركاء أو المكونين الأساسيين لهؤلاء المجموعات . حيث يصل نصيب كل مجموعة إلى مائتين ألف حاج في بعض الأحيان . وهذا على حساب كثير من المواطنين الملاك مما يستدعي ضرورة التدخل وتحديد الأعداد لهؤلاء مثل ما هو معمول به في بعض البلدان العربية .

٣- كثرة التداخلات والنقاطات في خدمة الحجاج مع أجهزة الدولة مما يسبب عبئاً على الحجاج وأجهزة الدولة الرسمية والتي تتحمل المسؤولية أمام الحاج ، وكثيراً ما يعتدون الحجاج على أكشاك حفظ الجوازات مما يستدعي التدخل السياسي والأمني . وقد يتكرر هذا التصرف في معظم أعوام الحج . ولم أجد أي سبب أو مبرر لحفظ جوازات الحجاج عند الأدلاء .

كما أن هذه المؤسسات الأهلية هي أقل القطاعات في توظيف الوظائف وإذا حصل توظيف فيتم بشكل انتقائي . والحقيقة أن المؤسسات الأهلية التي تأخذ الجباية من الحجاج بقوة النظام الرسمي تحتاج إلى دراسة مستوفية من كل الجوانب .
آثار الفساد :

لقد توصل البنك الدولي وفق دراسة حديثة إلى أن ارتفاع تكاليف التكوين الرأس مالي (المباني والمعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين ٣٠% إلى ٥٠% فوق التكلفة الأصلية .
ارتفاع تكلفة الخدمات إلى ١٠% نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسة الفساد^٧ . حسب تقرير للبوليس الأوروبي يتراوح حجم تحديد الأموال التي تخضع لعملية التبييض سنوياً بين ٥٠٠ مليار و ١٣٠٠ مليار يورو .

إن الفساد يؤدي إلى خلل في التركيبة الاجتماعية للمجتمع حيث يؤدي الفساد إلى توزيع الثروة بشكل يهدد الأمن الاجتماعي . مما يحدث تحولات سريعة وفجائية على الهيكلة الاجتماعية ويكرس التفاوت الاجتماعي ويبرز ظاهرة الطبقة . مما يزيد من احتمالات توتر الشرائح التي تسعى إلى أن تكون دخولها و تكوين ثروتها بالطرق المشروعة والكسب الحلال ، هذا التوتر يؤدي بالمحصلة إلى عدم الاستقرار السياسي و إلى هزات نوعية في المجتمع تظهر بين الحين والآخر ليصبح النظام في حالة تأهب واستعداد لمواجهة استمرار مما يجعله ينصرف عن شأن التنمية . وإغفاله لشأن التنمية يحدث بالتالي تدمير السكان وظهور توترات من نوعية أخرى حتى يصبح المجتمع كاملاً بدوامة من المشاكل كل مشكلة تلد في رحم مشكلة أخرى . و هكذا والسبب الرئيسي لكل هذه المنظومة من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية هي تسامح النظام مع الفساد على المستوى الصغير والكبير . يقول بن خلدون " اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها و اكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها و مصيرها انتهاها من أيديهم . و إذا ذهب أموالهم في اكتسابها و تحصيلها انقضت أيديهم عن السعي في ذلك ، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب " .

وميكافلي يرى أن الإنسان ينسى دم أبيه لكنه لا ينسى ماله الذي أخذ منه ظلاماً^٣ . ما من نظام يقوم أو نظام يسقط إلا والفساد عنصر محركاً فيه . ما من تنظيم يتحرك لإسقاط نظام إلا و تكون حجته الرئيسية تخليص المجتمع من الفساد وبعد ما يستتب له الأمر ينغمس في الفساد إلى أذنيه هذه سنة التاريخ . إن أول بيان للثورة ١٩٥٢ المصرية الذي أذيع من

⁷ عبد الفضيل ، محمود ، المستقبل العربي ، مرجع سابق

راديو القاهرة كان نصه " إن ثورة الضباط لم تكن مجرد تيار معاد للملك السابق ولكنها كانت ولا تزال ، وستبقى قوة موجهة ضد الفساد في جميع أشكاله"^٨ . إن الفساد في الوطن العربي يدرك من خلال تردّي أداء البيروقراطية وضعف المؤشرات الاقتصادية ، وعدم المساواة وتكافؤ الفرص من جراء المحسوبية ، ومحاباة الشللية والعائلية والمناطقية . وعدم وجود المواطن في مركز اهتمام الإدارة المركزية ، وضعف التنظيم وعدم انضباطه . إن الفساد يضعف ثقة الناس في المؤسسات الرسمية وبقدرتها على الإصلاح الاقتصادي و السياسي مما يؤدي بالتالي إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والاستهتار بالأنظمة المرعية في الوطن وهذه الظاهرة لا تختص بها المؤسسات الرسمية العامة فحسب . بل قد تكون أكثر ضرراً في القطاع الخاص . فالرشوة و الوساطة والمحسوبية والاستغلال كإرساء العقود مباشرة وتسريب المعلومات لأهل المصالح الخاصة سواء بمقابل أو دون مقابل ، وسواء ما يتعلق بالمناقصات أو ما يتعلق بأسهم الشركات في السوق المالية من أجل زيادة الكسب في البيع والشراء . وقد يمتد الفساد حتى إلى الثقافة فيخترق الفساد البعد الإنساني والقيمي للمثقف حيث يقتل الفساد الإبداع والنزاهة و الحيادية في المثقف ، فيتحوّل المثقف إلى رجل إعلام و داعية للتبرير المزيف للواقع ، فيفقد المواطن الثقة في النخب الثقافية التي يفترض أن تعري الفساد وتكشفه . فعندما يصبح نتاج المثقف هامشياً يركز على قشور الأشياء دون جوهرها ويحجب المعلومة الصحيحة أو يتلاعب فيها نستطيع القول أن الفساد قد اخترق المجتمع في أسسه و مكوناتها وعطل فعاليته و أدائه .

نوعية آثار الفساد :

إن النظرة إلى الفساد تتأثر بالتخصص العلمي للباحث الذي يعرف الفساد . فالاقتصاديّين ينظرون إلى الفساد من حيث أثره على الاستثمار والتنمية الاقتصادية سواء من حيث انخفاض معدل الاستثمار أو العراقيل التي تعترض عجلة التنمية أما رجال القانون فيعتبرون الفساد انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية ولا سيما إذا امتد الفساد لسلك القضاء . أما علماء السياسة فهم يرون تأثير الفساد على شرعية الحكم ومؤسسات القوى السياسية وعلى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني . ولكن علماء الاجتماع يرون الفساد كونه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

آلية محاربة الفساد :

المحاسبة والشفافية وحرية النشر و تعبئة الرأي العام .وتعزيز التقوى والعفة في نفوس الناس وغرس قيم المروءة والعيب في نفوس الشباب . وتربية الشباب على استحقاقات المواطنة وعلى الأداء والانجاز الجيد .
علاج الفساد :

إن ثلاثين دولة قد وقعت على مكافحة الفساد في معاهدة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وذلك في أكتوبر ٢٠٠٣ . كان البنك الدولي في السابق يعتبر الفساد شأناً سياسياً و منذ عام ١٩٩٩ اعتبر الفساد شأناً اقتصادياً و قضية ذات أهمية مركزية لحيوية و فعالية المشاريع التي يمولها البنك الدولي^٩ . إن الفساد هو السبب الرئيسي للأزمات المالية والفقر في أي دولة . إن الفساد في الدول الغنية من الدول النامية و بالذات دول النفط أو ما يسمى بالدول الريعية سرطان في جسم

^٨عبداللطيف ، عادل ، الفساد كظاهرة عربية ، المستقبل العربي العدد ٣٠٩ ، ٢٠٠٤/١١

انظر : بن خلدون ، مرجع سابق .
انظر : ميكافلي ، نيقولا ، الأمير ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
^٩الشمطي اسماعيل ، مرجع سابق .

الدولة لأن مداخل النفط و السيولة التي يؤمنها النفط يمر عبر شرايين البيروقراطية ، والتي تنصب من نفسها حراس غير أمناء على مخانق مصارف التنمية . المواطنون شركاء في المال العام وكل تعد على المال العام بأي صورة وبأي شكل من أشكال الفساد هو اعتداء على حق كل مواطن سواء من الخدمات العامة أو الإيرادات أو ركاز الأرض أو على الأراضي العائدة للدولة التي تدخل تحت المال العام وكل نقص في النفقات أو الإيرادات والدخل القومي الذي تستوفيه الدولة لصالح العام. قد يحتاج المجتمع إلى تأسيس بيئة صحية ومفتوحة وشفافة يكون الرأي العام الرئة التي تنتفس البيئة من خلالها لمكافحة الفساد وذلك من خلال عدة أدوات تكون الرقابة والمحاسبة ووسائل الإعلام وكافة مؤسسات المجتمع المدني تشكل منظومة متكاملة كلها حرباً على الفساد . ولعل المجالس البلدية المزمع تأسيسها تستشرف هذه المسؤولية. فإذا كانت المجالس البلدية هي كما هو معمول بها في الدول المتقدمة ، فهي أول قطر إذ الغيث هما . فإذا فعلت المجالس البلدية على غرار الدول الديمقراطية ذات المصادقية فهي خير من يؤسس لثقافة المال العام وخير من يؤسس المفهوم الحقوقي لسلوك المواطنين في معاشهم اليومي عندما يشاهدون أعمال المجلس البلدي على الواقع الميداني ، وعندما يلمسون فائدة مراقبة الأنفاق كيف يصرف وكيف يستثمر وما هو أثره في الحي والقرية والمدينة مما يطمئن المواطن أن المال العام في تصرف إدارة راشدة . وأن أعضاء المجالس البلدية وكلاء أمناء على مصالحه . ،إن خير من استأجرت القوي الأمين ،، ولا بد أن يناقش المواطنون أداء المجلس البلدي من أبعاده الاقتصادية والاجتماعية . وبهذا يتحقق للمواطن آلية مراقبة المال العام وإشاعة ثقافة المراقبة والمحاسبة . وألا تصبح معرفة موارد الدولة ومصروفاتها حقاً حصرياً على البيروقراطية . فالمواطن من خلال الإدارة الراشدة للمجالس البلدية ، سوف يعرف كم عدد الأشخاص الذين يعالجون في مستشفيات ومستوصفات المنطقة، وكم الكلفة اليومية للسريير الواحد ، وكم نسبة الأمية وكم نسبة المؤمن لهم التعليم العام والجامعي وما فوق ولا بد أن يعرف ما يصرف للمزارعين من دعم وكم كلفة صيانة كل متر في الطرق وكل متر لإيصال الكهرباء والماء والصرف الصحي . و كم إيرادات الخدمات التي يدفعها المشترك وكم رسوم الدولة التي تؤخذ منه وأين تصرف . كما لا بد أن تسهم مجالس البلديات في تحسين أداء الأجهزة البيروقراطية في المنطقة. ومن خلال أعضاء المجلس البلدي لا بد من وضع برنامج تنقيفي على الالتزام بالشأن العام سواء من جهة الحقوق أو الواجبات . ولكثرة مخرجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية فلا بد أن من يعهد إليهم بالشأن العام أو من ينتخبون من قبل السكان ، يكون مؤهلين جامعيين وما فوق وأن يتمتعوا بتدريب وتأهيل وكسب خبرات وأن تتوفر فيهم الكفاءات في إدارة الشأن العام المحلي .

إن الإسلام على خلاف الأنظمة الوضعية واجه الفساد في أدوات انتظمت منظومة من القيم الأخلاقية سماها "التقوى" والتي تعتمد الردع النفسي الجواني للضمير نفسه فالإسلام يعطي الاستحقاق للتقوى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) . وقد ورد في الأثر (الخلق عيال الله أنفعهم لعياله) (إن لله عبداً اختصهم في قضاء حوائج الناس حبيبهم إلى الخير وحبب الخير فيهم أولئك هم الناجون يوم القيامة) (إن خير من استأجرت القوي الأمين) وغيرها من الآيات الكريمة والسنة النبوية وفعل السلف.

إن غموض الأنظمة وكثرتها وتقاطعها مع بعضها البعض مع غياب الرقابة ومبدأ المحاسبة وابتكار الحيل والأساليب في الالتفاف على الأنظمة والتعليمات مستفيدين من الروتين البيروقراطي الطويل والمعقد والممل ، مما يضطر صاحب الحاجة إلى اللجوء إلى مكاتب خاصة متميزة بعلاقتها مع البيروقراطية ويلجأ لأصحاب الجاه والنفوذ أو موظفي الخدمة¹⁰ . وتتباين الأنظمة العالمية في معالجة الفساد والحرص على تطويقه بعدد من سن الأنظمة والقوانين والإجراءات الرقابية والمحاسبية التي يتوخى منها الردع و التقليل من ضرر الفساد. إلا أن الإنسان الفاسد يستطيع أن يفلت منها أو يلتف على بعضها¹¹ . إن هناك حقيقة كل الجميع يدركها وهو أن هناك تناسب عكسي بين الشفافية والمساءلة و بين الفساد. في النظم الديمقراطية المحامين الذين يدافعون عن اللصوص و السراق والمرتشين الذين يبحثون عن الثغرات القانونية لصالح المفسدين . وأصحاب المصالح والمستفيدين في دول العالم الثالث . وغموض الأنظمة والتعليمات والروتين والبيروقراطية والأنظمة الدكتاتورية والمستبدة . وغياب مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بالرقابة والمحاسبة وتوجيه الرأي العام لمحاربة الفساد وفضحه . وأهم من ذلك أن غياب هذه المؤسسة يفتح شهية الفساد على نطاق واسع .

الخاتمة:

إن الفساد يهون مع فداحة تناميته المتمثل لا حصرأ في الاضطراب والخلل الذي يتغلغل في أسس ومقومات المجتمع من خلال هدم أخلاقياته و أخلاقيات العمل الشريف و تأسيسه لحالة نفسية و ذهنية لدى الإطارات والكوادر البيروقراطية التي تبرر الفساد وتستهيجه و تسوغ له من الذرائع ما يبرر استمراره ، حتى يغشى كافة مفاصل الحياة . ويمتد أثره في كل الحياة اليومية . إن الفساد جريمة اقتصادية واجتماعية . كما أنه يؤدي إلى عجز الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال عجز الميزانية و خفض مستوى الإنفاق العام على دفع المرتبات و إعانة السلع و الخدمات الضرورية . وفوق ذلك فهو جريمة أخلاقية . فالفساد سواء أكان رشوة أم عمولة أم سمسرة أم إقطاعات أراضي أو الاستيثار ببعض المزايا العامة أو بمجانبة الخدمات أو التمييز أو الإعفاءات أو الإحتكارات أو الإستثناءات . أخذت تشكل مقومات نظام الحوافز في المعاملات اليومية ، حتى أصبحت الدخول الخفية أكبر من الدخول الاسمية ، مما يفقد موظف الدولة أو صاحب الجاه أهمية قيمة عمله الأصلي وبالتالي التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي ، وهكذا تمييع الحدود الفاصلة بين "المال العام" و "المال الخاص" ويتم هذا الخلط بعمد وإصرار . وحتى بدون حياء وحينها يصبح كل المجتمع شاهد إثبات على انهيار كل المعايير و القيم و الضوابط الاجتماعية التي تحمي مسيرته و تحمي قيمه و تعلي من الشأن العام .

وماتوفيقى إلا بالله .

¹⁰ انظر بن صنيتان ، محمد ، النخب السعودية ، مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، ٢٠٠٤
¹¹ الشطي إسماعيل "الديموقراطية كآلية لمكافحة الفساد" المستقبل العربي العدد ١٢٢٢٢/٢٠٠٤

المراجع

- ١ / البخاري أبو عبدالله بن اسماعيل صحيح البخاري
- ٢ / البشري طارق "دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد" المستقبل العربي العدد ٣٠٦، ٢٠٠٤/١٢
- ٣ / أنظر : بن صنيطان ، محمد ، النخب السعودية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤
- ٤ / عبد الفضيل محمود ((مفهوم الفساد ومعايير ه)) المستقبل العربي : العدد ٣٠٩ ، ٢٠٠٤/١١ م
- ٥ / عبداللطيف ، عادل ، الفساد كظاهرة عربية ، المستقبل العربي العدد ٣٠٩ ، ٢٠٠٤/١١
- ٦ / انظر : بن خلدون ، المقدمة .
- ٧ / انظر : ميكافلي ، نيقولا ، الأمير ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٨ / الشطي إسماعيل "الديموقراطية كآلية لمكافحة الفساد" المستقبل العربي العدد ١٢٢٢٢٢ / ٢٠٠٤